بحث عن
أوضاع النساء الأرامل في العراق
- بين صعوبات الواقع ورهانات المستقبل -

المقدمة

الجهة المنفذة للمشروع هي شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية بالتعاون مع منظمة البدائل الكندية وبدعم من الأمم المتحدة وتحديدا (UNDP)، حيث أولت شبكة المستقبل اهتماما بالنساء الأرامل وأقامت حملة من أجل تحسين الوضع المعيشي والوضع الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة الرواتب للنساء الأرامل بما يتناسب والعيش الكريم لها ولأطفالها.

سوف يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة الترمل والمرأة الأرملة العاملة وأوضاعها بين صعوبات الواقع ورهانات المستقبل في العراق، وهو موضوع طالما لقى..اهتماماً من قبل المهتمين التربويين والاجتماعيين ورجال السياسة كما تناولته الصحف الغربية والعربية والعراقية في صفحاتها، واهتمت به الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل ايجاد وتطبيق الحلول الضرورية... كونه يشكل ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة والتأمل. هذه الظاهرة لها أسبابها ومسبباتها كما لها من جانب آخر نتائج اجتماعية وأخرى نفسية. هذه الظاهرة متعلقة بموضوع الأرامل في العراق بشكل عام والأرملة العاملة بشكل خاص، كما يتناول دراسة وضع المرأة الأرملة في زمن النظام السابق ووضعها ما بعد تغيير النظام واحتلال العراق على يد القوات الأمريكية.

ولو بدأنا الى وضع المرأة في ظل نظام صدام، نلاحظ أنه أمعن في قهر واغتصاب حقوق المرأة وجعلها جزءاً هامشياً تابعاً وخاضعاً لسيادة ودور الرجل. إذ أن الأصل في كل ذلك هو موقف النظام الاجتماعي والسياسي ألذكوري عموماً من المرأة في العراق. فالمعايير التي يعتمدها علم الاجتماع في التعريف بالموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات البشرية كثيرة ومتعددة الأوجه، ومن خلالها يمكن التعرف على واقع ومستوى تطور تلك المجتمعات. وسوف اتناول عدة معايير جوهرية لأختبار موقع المرأة ومكانتها ودورها الذي من المفترض ان يكون في المجتمعات المختلفة. كما سيتناول البحث أهم أسباب الترمل في العراق وأهم الظواهر التي تنتشر في العراق مؤخرا مثل الانتحار أو ترك الأولاد في الشوارع من أجل كسب لقة العيش، وسوف يختتم البحث بوضع الاستنتاجات والتوصيات الى الجهات المعنية والى منظمات المجتمع المدني في العراق.

قبل الخوض بموضوع البحث لابد من التطرق إلى موضوع الأرملة كمصطلح لغوي له مدلولاته اللغوية.
فالترمل كمصطلح لغوي يطلق على الرجل والمرأة على حد سواء بعد أن يفقد أحدهما الآخر وهما متزوجان... فنقول هذا أرمل وهذه أرملة.....

أسباب الترمل-:

إن الأسباب الطبيعية لترمل المرأة هو وفاة زوجها بسبب الشيخوخة وهو الأكثر شيوعاً في العالم أو بسبب المرض أو حالات طارئة كحوادث الوفاة بسبب القتل أو حوادث السير أو الانتحار و.... غيرها من الأسباب. إن ما تقدم من أسباب تعد أسباب شائعة ومشتركة في بلدان العالم المختلفة.

أما الأسباب غير الطبيعية فهي الأسباب الناجمة عن الكوارث التي تخلفها الحروب.. مثل الآثار التي ترتبت عن الحرب الكونية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) والتي ما زالت تحتفظ بأهميتها من الناحية الدراسية والتي تولدت عنها آثاراً اجتماعية هامة.

أما ظاهرة الترمل في العراق في أكثر حالاتها تعود إلى أسباب غير طبيعية يمكن إجمالها وحسب أهميتها التاريخية بما يلي-:

١. الحروب التي خاضتها الحكومات المتعاقبة ضد الشعب الكردي في كردستان.
٢. التصفية الجسدية التي مارستها الحكومات المتعاقبة ضد معارضيها.
٣. الحروب الدموية التي خاضها النظام المقبور (حرب السنوات الثماني ومن ثم حرب الخليج الأولى والثانية) والتي كانت من أهم أسباب الترمل بسبب سوق مئات الألوف من الشباب إلى محرقة الموت الجماعي.
٤. ما يعرف بالمقابر الجماعية التي كانت ترملاً لآلاف النساء بسبب الأحداث التي أعقبت حرب الخليج الأولى بعد احتلال الكويت وقمع انتفاضة عام ١٩٩١ الشعبية والتي راح ضحيتها آلاف الرجال الذين قتلوا على يد القوات القوات الأمريكية والقسم الأكبر على يد القوات الأمنية التابعة لنظام صدام.
٥. الحرب الأخيرة واحتلال العراق وما تبعها من الحروب الطائفية وإعمال التصفية الجسدية التي أعقبت سقوط النظام الدكتاتوري والتي ما زالت مستمرة الى يومنا هذا ولها صدى في المجتمع العراقي.

لما تقدم من أسباب تتميز ظاهرة الترمل في العراق عن غيرها من بلدان العالم حيث إن أعداد المترملات في العراق اغلبها ضمن سن الشباب فالنساء المترملات تقع أعمارهنّ ما بين ٢٠-٤٠ سنة وذلك لأن أتون الحروب لا تحصد سوى الشباب وكذلك أعمال التصفية الطائفية.. فيما نجد اغلب النساء المترملات في البلدان المستقرة سياسياً واقتصادياً تقع ضمن سن الشيخوخة بسبب تولد حالات الترمل فيها عن أسباب طبيعية.

واقع المرأة في المجتمع وضرورات التغيير:
كما ذكرت في مقدمة البحث بوضع عدة معايير جوهرية تعتبر معايير مركزية لاختبار موقع المرأة ومكانتها ودورها وطبيعة علاقاتها في مجتمع ما وهي:

- **طبيعة علاقات الإنتاج السائدة** في هذا البلد أو ذاك ومستوى تطور القوى المنتجة المادية منها والبشرية فيه، بما في ذلك مستوى تطور التعليم والمهارة الفنية وتطور العلوم والحياة الثقافية والمعارف العامة، أو ما يطلق عليه اليوم بالتنمية البشرية أو التطوير الإنساني.
- **طبيعة النظام السياسي** ومستوى التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية ومدى وجود وسيادة دستور ديمقراطي ومؤسسات دستورية وسيادة القانون الديمقراطي، أي بمدى تمتع شعوب هذا البلد أو ذاك بممارسة مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية.
- **دور المرأة ومكانتها في المجتمع** إلى جانب الرجل ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى تمتعها بحريتها الاقتصادية وحقوقها كاملة غير منقوصة ومساواتها بالرجل من جهة، إضافة إلى سبل التعاون والتفاعل بين المرأة والرجل في البيت والعمل والمجتمع، وكذلك مدى قدرة الدولة على توفير مستلزمات تنمية علاقة واقعية سليمة ومتطورة بين المرأة كانسان عامل وكأم في آن من جهة ثانية.

فما هو واقع العراق في ظل هذه المعايير؟
إن دراسة المجتمع العراقي وتطوره خلال العقود الأخيرة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً تشير إلى الوقائع التالية:
١. **استمرار سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتقاليدها وعاداتها**، بما في ذلك العلاقات العشائرية التي تعود إلى حد ما إلى فترة العلاقات الأبوية التي تسبق العلاقات الإنتاجية الإقطاعية في الريف، ولكن تعكس تأثيراتها وممارساتها البارزة على المدينة بشكل كبير وبشكل خاص في المجتمعات أو الجماعات الاجتماعية المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً من قبل الدولة والمجتمع والمنحدرة في أغلبها من أصل ريفي فلاحي أو بدوي ولم تدخل عالم الصناعة والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية. ولا شك في أن أوضاع المرأة في المدينة تختلف إلى حد ما عن أوضاعها في الريف، ولكنها تعاني من انتقال علاقات الريف إلى المدينة، وخاصة في المرحلة الراهنة. ورغم وجود نسبة لا بأس بها من المتعلمات، إلا أن الكثيرات منهن يعانين من البطالة المزمنة. وأصبحت حالياً حبيسة البيت والمطبخ وتربية الأطفال وسجن العباءة الظالم والحرمان من أغلب الحقوق والواجبات الحقيقية في المجتمع. وعندما تحرم النسبة العظمى من النساء من العمل والحصول على أجر مناسب، فهن لا يتمتعن بأي استقلال اقتصادي ولا بحريتهن، وبالتالي فهن خاضعات وتابعات للذكور.
٢. **الحياة السياسية في العراق على امتداد العقود الثمانية المنصرمة** لم تكن في الغالب الأعم سوى حياة خالية من ممارسة النصوص الدستورية، سواء أكانت تلك

النصوص دستورية دائمة أم مؤقتة، رغم أن تلك الدساتير كانت تتضمن بعض المبادئ الديمقراطية العامة، ولكن الممارسة العملية لها كانت تشير إلى عكس ذلك وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة. فالمجتمع خلال فترة حكم البعث الصدامي لم يعرف الحرية والديمقراطية واغتيلت بالكامل حقوق الإنسان وحريته وكرامته، بما في ذلك حقه في الحياة، بصيغ وأساليب وأدوات شتى. وكانت حصة المرأة تمثل الجزء الأكبر من الحرمان والظلم والعذاب والتمييز المقيت في كل شيء. فإذا كانت حصة الرجل الزج في الحروب ليحمل السلاح ويقابل الموت يومياً وسقط منهم مئات الألوف، فأن المرأة فقدت حتى ذلك الجزء الضئيل من الحرية التي تمتعت بها في العهد الملكي، وخاصة الفئة الأرستقراطية أو الفئة المثقفة، أو في العهد الجمهوري الأول وفق قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، رغم كل نواقصه الجدية. وتعرضت المرأة إلى الموت تماماً كما تعرض الرجل في إطار الاعتقالات والتعذيب والحملات العسكرية التي نظمها النظام الاستبدادي ضد المجتمع، وخاصة ضد الشعب الكُردي والقوميات الأخرى في كُردستان العراق والعراق عموماً، وضد عرب الأهوار والوسط والجنوب، أو ضد الكُرد الفيلية، أو في ولوج السجون والتعذيب والموت تحت التعذيب أو التهجير الإجباري. كما تحملت مع أطفالها الكثير من المعاناة بما في ذلك جرائم الحرب وسقوط القنابل والصواريخ على رؤوس المدنيين في تلك الحروب القذرة وموت الكثير من البشر بسببها. وعلينا أن نتذكر معاناة المرأة في فترة الحصار الاقتصادي الدولي ضد الشعب العراقي بحجة معاقبة نظام الحكم الدموي وتحمل تبعاته حيث سقط الكثير من البشر نتيجة ذلك، ومنهم الكثير من النسوة والأطفال، بل تأثرت المرأة بشكل خاص بعواقب شتى.

٣. **لم تتمتع المرأة بحريتها واستقلالها الاقتصادي ونشاطها الاجتماعي ولم تُظلم من قبل الدولة والحكومة وحدهما فحسب، بل من قبل المجتمع**، والذكور منهم بشكل خاص. وهي إشكالية مرتبطة بالعامل الأول. والدستور المدني العراقي الجديد، الذي لا يزال يغيب حقوق المرأة الأساسية ويعزز من الحالة السيئة الراهنة التي تواجهها المرأة العراقية، وهي اليوم ليست حبيسة الدار والمطبخ والعباءة فحسب، بل وحبيسة الإرهاب الذي يمارسه في الغالب الأعم الذكور، وهي حبيسة تُخلِفُ الغالبية العظمى من النسوة والجهل الكبير واستخدام الدين والشريعة كسلاح متحيز من قبل الذكور ضد النسوة وحريتهن. ورغم اعتراف دولة العراق بلائحة حقوق الإنسان منذ إقرارها في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فإنها لم تجد التطبيق الفعلي، بل داس جميع الحكام في العراق، ومعهم الغالبية العظمى من رجال الدين في المؤسسات الدينية العراقية، عليها بالأقدام، وعندما حاول عبد الكريم قاسم إجراء تغيير نسبي على وضع المرأة باتجاه التغيير والتحسين النسبي وفق ما جاء في قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، هبت ضده كل قوى الظلام والتخلف، وخاصة جمهرة كبير من الذكور ورجال الدين منهم على وجه أخص، وشنت ضده حملة ظالمة في هذا المجال، لأنه أراد سحب بعض الامتيازات الممنوحة للرجل ومنح المرأة بعض حقوقها، من بينها الحد من تعدد الزوجات والإرث والطلاق ...الخ. وشاركت هذه القوى الظلامية بدورها في التأليب ضد قاسم من هذا المنطلق وساهمت

في إسقاطه، وهي لا تزال تحمل رايات الظلام لتجهز على المرأة مباشرة. لا شك في أن ظروف المرأة ومكاسبها في كُردستان هي أفضل بكثير من المرأة العربية وغيرهن اللواتي يعشن في القسم العربي من العراق، وفي مقدورها أن تلعب دوراً طليعياً لتغيير أوضاع المرأة في سائر أرجاء العراق، وهو ما يفترض أن تنهض به في هذه الفترة بشكل خاص. مع العلم بأنها بحاجة ماسة على المزيد من النضال لتكريس تلك المكاسب وتطويرها وتعزيز قاعدتها المادية المجتمعية والفردية.

بعض سمات الوضع الذي تعانيه النساء الأرامل في العراق

يعتبر الترمل في العراق مظهرا اجتماعيا كارثيا خلفته السياسات العنفية للنظام السابق وحروبه الكارثية، والأعمال الإرهابية التي شهدها المجتمع العراقي في فترة ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وكذلك نهج الطائفية السياسية.
والترمل احد أهم جوانب تردي الأوضاع الاجتماعية في العراق، الى جانب ارتفاع نسبة جرائم الطفولة والتشرد والشذوذ الجنسي وتفشي الأمراض النفسية، وافتقاد النساء العراقيات الى الرعاية الصحية بسبب الظروف السائدة والوضع الأمني المتدهور. ولا تتمتع المرأة العراقية بحقوقها المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق المرأة لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار(١٨٠/٢٤)عام ١٩٧٩.

لقد تعرضت المرأة العراقية في العهد السابق لكثير من صور العنف، من أبرزها المقابر الجماعية التي ضمت الكثير من النساء. وواجهت المرأة منظمة اتحاد نسائي لا تمثلها وهي مرتبطة بالأجهزة الأمنية للنظام وتأتمر بأوامره، وتعرضت للذبح بما سمى بسيف صدام بدعاوى وهمية غير مؤكدة تعتمد على وشايا البعض. وجرى تشريع قانون في عام ١٩٩٠ يحلل قتل المرأة التي يشتبه بأنها ارتكبت "جريمة تخل بالشرف" دون محاكمة أصولية بل عبر لجنة أمنية كانت تهدف الى فرض هيمنة النظام المستبد. وازدادت نسب الترمل في بلادنا مع "القادسيات " الكارثية التي راح ضحيتها أكثر من مليون شخص من أبناء الشعب العراقي.

العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في المرأة الأرملة:

إن حالة الترمل يتولد عنها عوامل نفسية عديدة تؤثر على سلوك ومستقبل الأرملة ولعل من ابرز السمات النفسية للمرأة هو كونها اشد توتراً عن سواها من النساء... فالأرملة تحمل هموماً في داخلها ووجدانها ما يعادل أضعاف ما لدى الأخريات من العزباوات وذلك لفقدان الزوج. ومن جانب آخر إن المرأة الأرملة تنوء بعبء مسؤولية أبنائها من الناحيتين الاقتصادية إضافة إلى الأعباء التربوية والاجتماعية.

العوامل النفسية المتقدم ذكرها ما هي إلا عوامل مؤثرة بسبب من تعقيدها ومشاكلها تتمخض عنها احد الاتجاهين (اتجاهات مؤثرة في سلوك المرأة ونحت شخصيتها بعد الترمل):

الاتجاه الأول-:

تولد شخصية جديدة بناءة ذات قابلية على تحمل المسؤولية. فتتسم المرأة هنا بصفة المرأة المكافحة الواعية الصبورة.

الاتجاه الثاني-:

تولد شخصية ضعيفة نافرة هزيلة تخضع بلين وخفة لأقل المصاعب حدة في الحياة مما يقود حتماً إلى فقدانها (أي الأرملة) لأبنائها وبيتها وأشياء أخرى.

العوامل الاجتماعية المؤثرة على حياة المرأة الأرملة-:

المجتمعات تختلف في نظرتها وتعاطيها مع المرأة الأرملة تبعاً لاختلاف الثقافات والعادات والتقاليد ومستويات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد المعني. ففي مجتمعنا توضع القيود تلو القيود التي تثقل كاهل المرأة الأرملة... فنظرة الشك والريبة في تصرفاتها تعد من أهم القيود التي تنوء بها المرأة الأرملة مما يتطلب منها التكيف والاستجابة للعادات والتقاليد في لباسها وسلوكها العام حتى تجنب نفسها ما قد يثار ضدها من شائعات تمس في أحيان كثيرة من عفتها... فالقيود الاجتماعية تبدأ من المقربين إليها (الأب- الأم- الأخوة- الأقارب) لتنتهي إلى نظرة الغرباء، فلذلك نجدها في أغلب الأحيان جليسة البيت.

من جهة أخرى تتضاءل فرصة المرأة الأرملة في الزواج بسبب عزوف الأغلبية من الرجال عن الاقتران بالمرأة الأرملة لأسباب تتعلق بالعذرية وتحمل مسؤوليات أبناء المرأة الأرملة الاقتصادية والاجتماعية.

الوضع القانوني للمرأة الأرملة في العراق-:

استثناءاً من قانون الرعاية الاجتماعية لم أجد مع الأسف في القوانين أية مادة تعالج في ثناياها موضوع المرأة الأرملة بشكل عام والأرملة العاملة بشكل خاص. إلا المادة الثالثة الفقرة السابعة من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل والتي تنص على استثناءً من أحكام الفقرتين (٤-٥) من هذه المادة يجوز الزواج بأكثر من واحدة إذا كان المراد الزواج بها أرملة قانون التعديل السادس المرقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٠ أما قانون العمل النافذ فلم ترد في ثناياه أي إشارة إلى المرأة الأرملة العاملة.

إن موضوع الأرملة العاملة يتطلب اهتماماً قانونياً بسبب تعاظم أعداد الأرامل في العراق وبرغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن أعدادهن لاسيما على الصعيد

الرسمي إلا إن بعض التقديرات تشير إلى وجود مليونين من النساء المترملات في العراق.

تمثل دور المرأة العراقية قبل ٢٠٠٣/٤/٩ بأنها عملة ذات وجهين، أحدهما كونها " ماجدة " في أيام الحروب والحصار والآخر كونها امرأة يجب أن تبقى في البيت لأنها لا تنفع الا في الأغاني السياسية ! وشكلت المرأة في بداية الثمانينات من القرن العشرين ما نسبته ٧٠% من العاملين في التعليم والدوائر الحكومية الأخرى. وكانت تشغل مراكز علمية وإدارية متقدمة في العمل، الا إنها واثناء فترة الحصار(١٩٩٠-٢٠٠٣) بدأت تترك أعمالها نتيجة الغلاء والتضخم ومحدودية الرواتب. وتشير المعطيات الاحصائية، خلال الفترة المارة الذكر، الى ان أكثر من ٥٠% من الذين تركوا العمل هم من النساء في الدوائر التابعة لمختلف الوزارات، وان انخفاض نسبة مشاركة المرأة في حجم القوى العاملة لتلك الفترة أدى الى انخفاض ملحوظ في مستوى دخل الأسرة العراقية. وقد وصل الحال بنا في العراق اليوم وكأننا نعيش في غابر الأزمان، حيث لا تستطيع المرأة العراقية حتى الحصول على جواز سفر الا بموافقة ولي أمرها! وان تتحول الى سلعة تباع وتشترى بيد الرجل لإشباع رغباته كزواج المسيار وزواج المتعة عند البعض، وعليها أن ترتدي الحجاب قسرا وبالقوة، وان تقتل بطريقة الرجم بالحجارة حتى الموت ! مثلما حصل في منطقة بحزاني للفتاة العراقية (دعاء)، وذلك في السابع من نيسان عام ٢٠٠٧.

ضمن الدستور العراقي الدائم نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ٢٥% من عدد اعضاء مجلس النواب، واعترضت المنظمات النسوية على هذه النسبة اذ كن يطمحن الى نسبة لا تقل عن(٤٠%).ان هذه النسبة (ربع عدد المقاعد) اقتصرت على المجلس النيابي ولم تشمل الهيئات الرئاسية (مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئاسة البرلمان)، في الوقت الذي لم تراع فيها أي نسبة للنساء في اللجان المنبثقة عن البرلمان المسؤولة عن تقديم تقارير حول أداء الجهاز التنفيذي في مؤسسات الحكومة والتي تطرح مشاريع ومقترحات حول تفعيل عمل هذا الجهاز. ومن جانب اخر فان عدد الوزارات التي حصلت عليها المرأة شهد تراجعا عن عام (٢٠٠٥)، فقد انخفض عدد الوزيرات من (٦) الى (٤)، واقترب عدد النساء في مواقع صنع القرار في أعوام ٢٠٠٦و٢٠٠٧ من(٣٤٢) امرأة ما بين درجة مديرة عامة ومعاونة ومديرة ومستشارة ومفتشة عامة ووكيلة وزير. وينبغي الإشارة الى ان الوزارات الأربع المتقدمة المشار إليها أعلاه لا تتضمن اي وزارة سيادية، فضلا عن ان وزارة الدولة لشؤون المرأة لم تخصص لها أية ميزانية.

ان الأرقام التي تنشرها المنظمات غير الحكومية حول تردي الأوضاع الاجتماعية في العراق مأساوية بحق. فبحسب المعطيات الإحصائية التي نشرتها منظمة "عراقيات" تصبح (١٠٠)امرأة في العراق أرملة كل شهر، وان (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية) ومقره في جنيف ينقل عن سجلات وزارة شؤون

المرأة العراقية بان (هناك ٣٠٠ ألف أرملة في بغداد وحدها و٣٠٠٠٠ أرملة في كربلاء).

واذا تابعنا احصائيات وزارة الصحة والطب العدلي لشهري كانون الثاني وشباط من عام ٢٠٠٦ يتبين مقتل (١٨١)امرأة، منهن (٥٥) واحدة قتلت عن طريق التصفية بالرصاص، فيما كانت الأخريات ضحايا التفجيرات والعمليات العسكرية. وقد تصاعد العدد اثناء شهري (تموز وآب) حتى بلغ (٣٧٧)امرأة. هذا مع العلم ان القتل طال شرائح مختلفة من النساء، فقد كان من ضحاياه المهنيات والناشطات والاعلاميات وقريبات المسؤولين السياسيين وزوجات الأساتذة وزوجات ضباط سابقين في الجيش العراقي وغيرهن، مما اثر سلبا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. هذا بينما أقر قائد شرطة البصرة بأن المرأة في البصرة تتعرض لقمع شديد وإرهاب من نوع جديد، لم تألفه المدينة المعروفة بحضاريتها وسماحتها عبر كل عصورها، اذ تقوم عصابات إجرامية بملاحقة المرأة البصرية وتهديدها وقتلها على الوشاية والظن، مؤكدا بأن لدى أجهزة الشرطة احصائيات رسمية تشير الى أن هناك ١٥ امرأة في البصرة تقتل شهريا على الأقل من قبل عصابات اجرامية منظمة، بحجة مجافاتها للضوابط الأخلاقية والدينية وان هناك عصابات تجوب الشوارع، وتستقل السيارات والدراجات النارية، تلاحق النساء، وتمارس التهديد والوعيد والقتل، بسبب ما ترتديه بعض النسوة من ملابس أو وضعهن لمساحيق التجميل.

أما على صعيد كردستان فانه ووفقا لأرقام معهد الطب العدلي في محافظتي اربيل والسليمانية فان (٢٤٨) امرأة قتلت هناك في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦ وكان التعرض للحروق سببا في وفاة اغلب الحالات، تفيد التقارير الصحفية الى ان حوادث متشابهة لوحظت كذلك في دهوك. وكشف وزير حقوق الانسان في حكومة إقليم كردستان العراق عن حرق ٩٧ امرأة في الإقليم خلال اشهر(تموز، آب، أيلول، تشرين الاول ٢٠٠٧) فقط، هذا فضلا عن مقتل ٢٧ من النساء خلال المدة نفسها، فقد أكدت الإحصائيات التي أجريت عن العنف ضد المرأة في الإقليم لنفس الفترة وجود ٦٠ حالة حرق للنساء في اربيل و٢١ حالة في محافظة دهوك و١٦ حالة في محافظة السليمانية تقابلها حالات قتل للنساء ١٠،١١،٦ على التوالي في المحافظات الثلاث. ويذكر ان القتل على الشرف شكل ظاهرة واضحة في كردستان العراق، وعزت إحدى موظفات مكتب الأمم المتحدة في حوار مع مجموعة رصد الديمقراطية الى ان مثل هذه الجرائم تضيع في باقي مناطق العراق وسط صخب موجات العنف التي تطغى فيها، في الوقت الذي تحظى فيه مناطق كردستان بأمان نسبي. وبحسب مسح قامت به منظمة "تمكين المرأة" في كردستان العراق فانه في كل يومين يوجد (٣) نساء يحاولن الانتحار، وفي كل أسبوع تموت(٣) منهن حرقا. كما أشار المسح الى ان معهد الطب العدلي في السليمانية استلم لوحده فقط ٢٥٠ ملف فحص غشاء البكارة وكانت ١١ فقط من المفحوصات فاقدات لغشاء البكارة، (٤)منهن صغيرات في السن كان فقدهن لغشاء البكارة بسبب اللعب أو السقوط عن مرتفع أو بسبب

حادث سيارة. تجدر الإشارة الى ان قانون العقوبات العراقي يعد قتل النساء دفاعا عن الشرف ظرفا مخففا وفق المادة (٤٠٩) التي تنص على معاقبة من تثبت إدانته بمثل هذه الجرائم بالسجن لمده أقصاها ثلاث سنوات بينما تم التعديل على هذا القانون في إقليم كردستان بحيث عد جرائم الشرف جرائم عادية.

أما فيما يتعلق باختطاف النساء في العراق فانه يعد من اكبر القضايا التي تبث الرعب في نفوس الأسر وتعوق مشاركة المرأة في مناحي الحياة المختلفة. فقد ظهرت عصابات متخصصة في خطف النساء في أماكن مختلفة من العراق، كما تقف بعض الجماعات المتشددة وراء الخطف لسبب أو لآخر يختلف بحسب الجماعة التي تقوم بالعملية، وتقف وراء بعض عمليات الخطف دوافع سياسية أحيانا. وفي إحصائية نشرتها منظمة"حرية المرأة" تشير الى ان عدد النساء المختطفات في الأعوام الثلاثة الأخيرة بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ يزيد على الألفي امرأة موضحة ان بعضهن تم بيعهن كسلع داخل العراق وخارجه. وأكدت المنظمة العراقية للمتابعة والرصد(معمر)ان فتاة عراقية قاصر واحدة يتراوح عمرها بين ١٤و١٨ عاما يتم بيعها في كل يوم بعد اختطافها،وانه تم تسجيل حالات بيع للأطفال بعد خطفهم أو من خلال شراءهم من ذويهم.

وبموازاة التهديد والخطف وانتهاك الحريات التي تتعرض لها المرأة في العراق ينشط تجار الرقيق الأبيض في استغلال حالات البؤس والبطالة في العراق تحت غطاء عروض وهمية للعمل كمدبرات منازل لغير المتعلمات أو متوسطات التعليم أو موظفات في الشركات الأهلية لصاحبات التعليم الجامعي. ويطالب هؤلاء التجار المتقدمات لأشغال هذه المهن بدفع مبالغ كبيرة نسبيا وبالدولار مقابل تسهيل الحصول على عقود العمل في دول الخليج حيث يتم إجبارهن على بيع أجسادهن في الفنادق والملاهي. وبحسب تقرير للشبكة الاتحادية الإقليمية للأنباء"أيرين" الذي تتبع حركة تهريب آلاف الفتيات العراقيات، من بينهن (١٥٠٠) فتاة سجلن كمفقودات في العراق، فان الوجهة الأساسية لتلك النسوة كانت دولة الإمارات العربية المتحدة وتحديدا دبي حيث يتم استغلالهن مع نساء من أصول متعددة في تجارة الجنس المنظم. ولفت التقرير تحول سوريا الى مقصد آخر لتهريب النساء العراقيات، فيما أكد جماعة رصد الديمقراطية في البصرة ان الكويت تضاف الى تلك المنافذ. هذا ومن المفيد الإشارة الى ان الوضع الأمني في العراق يجعل من وقف عمليات تجارة الرقيق الأبيض شبه مستحيلة، وان حرية العمل والحركة لتجارها مازالت متوفرة.

وبالمقابل، لم تتمتع المرأة العراقية بحقوقها أيضا المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق المرأة لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي مقدمتها قرار(١٨٠/٢٤)عام ١٩٧٩. لقد أغفلت المادة ٤١ من الدستور العراقي حقوق المرأة المدنية والديمقراطية والاجتماعية، وأشاعت الولاء دون الوطني عندما تجرد القاضي من مهنيته كما مثبت في النصوص القانونية لتحوله الى أداة طائفية لإشاعة الآراء الفقهية المختلفة.

ومن جهة أخرى أكد (اتحاد المساجين والمعتقلين العراقيين) ان إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق تعتمد سياسة منتظمة لممارسة الاغتصاب، والتعذيب والمعاملة السادية ضد المرأة المعتقلة في سجون معسكراتها، وان جرائم كثيرة ارتكبت ولا زالت ضد المرأة في هذه السجون بدعم ومباركة القوات الأمريكية لكون هذه الجرائم، من وجهة نظر الاحتلال، تخدم أغراضه في تشديد الضغط النفسي على المرأة العراقية، محاولة لكسر معنوياتها وتحطيم إرادتها.

ويمكن ان تكون الصورة أكثر وضوحا وقتامة في الوقت نفسه عند التعرف على المعطيات التالية بهذا الخصوص:

- تشكل نسبة الأرامل نحو ٣٥%من نفوس العراق، ونحو ٦٥%من نساء العراق، ونحو ٨٠% من النساء المتزوجات بين سن العشرين والأربعين، وهو سن الخصوبة والإنجاب. واستنادا الى هذه الوقائع رشحت خمس منظمات دولية العراق لتصدر نسبة الأرامل والأيتام في العالم، وحذرت في تقارير لها من ارتفاع نسبة جرائم الطفولة والتشرد والشذوذ الجنسي وتفشي الأمراض النفسية في المجتمع العراقي في غضون السنوات المقبلة. ويخشى متخصصون في علم الاجتماع من ان تؤدي أعمال القتل في العراق في غضون السنوات المقبلة الى نشوء جيل ينزع الى"الجريمة والعنف والعدوانية".
- وبمقابل ذلك تشير إحصائيات (منظمة الصحة العالمية WHO) الصادرة في نيسان ٢٠٠٧ الى وجود ٤-٥ ملايين يتيم في العراق ومليوني أرملة وتسعمائة ألف طفل معوق. وبينت (جمعية نهضة البؤساء الإنسانية) ان عدد العوائل المسجلة لديها فقط هو ٦٨٠٠ عائلة يسكن البعض منها تحت الجسور وفي دوائر الدولة الخالية، كما لديها (٥٠٠٠) طفل يتيم يبحث عن من يعيله، وان هناك حالات مرضية لا شبيه لها تبحث عن من يقدم لها المعونة. وتؤكد (منظمة الحفاظ على حياة الاطفال) أنها ترصد العشرات من الاطفال في العراق يعانون من الاضطرابات العقلية بسبب الكوارث الحربية والإرهابية وان ١٨٠٠ طفل و ١١٠٠ امرأة تقدموا للحصول على المساعدات النفسية منذ كانون الثاني ٢٠٠٧ الا ان اقل من ٦% منهم فقط عادوا لمتابعة العلاج بعد الحصول على تشخيص الطبيب! وتبين ان الخوف هو السبب الرئيسي في ارتفاع حالات الإصابة بالاضطرابات النفسية بين الناس. وكانت بغداد قبل أيار ٢٠٠٧ تضم أكثر من ٦ منظمات غير حكومية توفر الدعم النفسي للعراقيين الا إنها اضطرت الى إقفال أبوابها بعد التعرض للعديد من التهديدات من الإرهابيين، بينما تبدي (منظمة كير الإنسانية) الحاجة الى المزيد من الاستثمارات في مجال الصحة النفسية للتمكن من الاستجابة لاحتياجات اللاجئين العراقيين في بلدان الجوار. ولازالت تنتشر ظاهرة تقليد الاطفال والصبية الصغار استعمال السلاح بأنواعه والمفرقعات والمتفجرات

من النوع البلاستيكي الذي يشبه أسلحة البالغين النارية بل تفاقمت هذه الظاهرة الخطيرة مع التسلح العصاباتي- الميليشياتي.

- أظهرت معلوماتية الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة تخطيط القوى العاملة التابعة لوزارة التخطيط ان ١١% من الأسر العراقية تعيلها نساء وان ٧٣% من الأسر تعليها أرامل.
- أدى تفاقم أزمة السكن التي تسحق يومياً وتحيل الكثير من العائلات الفقيرة والكادحة وخاصة النساء الأرامل والمطلقات مع أطفالهن إلى العيش في ظل ظروف قاسية ومريرة وحرمان مطلق، أو تتكدس أربع إلى خمس عائلات في دار واحدة تزدحم بالأطفال وانعدام الحياة الطبيعية الخالية من المشاكل.
- ومن جانب آخر فانه ووفقا لجمعية حقوق المرأة التي أجرت مسحا للأسر النازحة والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع في ١٢ محافظة (باستثناء إقليم كردستان) خلال الفترة من كانون الثاني الى آب ٢٠٠٧، ان هناك ارتفاع بنسبة ٢٥% في عدد الأمهات اللواتي يطعمن أطفالهن من فضلات الغير أو بامتهان الجنس مقارنة بنتائج المسح المماثل الذي أجرته الجمعية في شهر كانون الأول ٢٠٠٥. ومن بين المشاركين في المسح والبالغ عددهم ٣٥٧٢ شخص، كان ٧٢% منهم نساء (ومعظمهم أرامل). وأقر ٩% منهن بالتجائهن الى الدعارة في حين أفاد ١٧% بأنهن التجأن الى التنقيب في صناديق القمامة للحصول على الطعام. ان منظر الأمهات اللواتي يبحثن في صناديق القمامة عن بعض الطعام لأطفالهن أصبح مألوفا، وخاصة في بغداد. هذا مع العلم ان النساء المشردات اللواتي يتجولن في الشوارع مع أطفالهن يصبحن عرضة للعنف والاغتصاب والقتل أثناء تجولهن في الشوارع بحثا عن الطعام أو عن مكان لقضاء الليل.إنهن بحاجة الى مكان آمن للاحتماء فيه، لأن الشوارع في العراق أصبحت خطرة جدا وتجولهن لوحدهن في الليل يجعلهن عرضة للهجوم من قبل المسلحين، أو استغلالهن وأطفالهن من أجل تنفيذ عمليات مسلحة أو التخطيط لها.
- وحتى نضع هذه المشكلات في إطارها التاريخي يهمنا ان نشير هنا الى انه ولغاية شباط ٢٠٠٢ كان يوجد في العراق أكثر من ٥ ملايين و ٢٠٠ الف طفل يتيم، يعيشون في كنف أرامل وثكالى، ومعظمهم يعاني من سوء التغذية والأمراض المزمنة والانتقالية، وقسم كبير منهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفق المنظمة الدولية للهجرة فان أطفالا تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما في محافظة ديالى التحقوا بمجموعات المسلحين من اجل كسب لقمة العيش أو انتقاما لمقتل احد ذويهم. أما بالنسبة لمعطيات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية فانه تم تشريد حوالي ٤٠٠٠٠ طفل في العراق بسبب العنف الطائفي المستمر منذ الهجوم على مرقدي الإمامين الهادي والعسكري بسامراء في ٢٠٠٦/٢/٢٢. هذا مع العلم ان وزارة المهجرين والمهاجرين قد كشفت عن نزوح أكثر من ١١٧٠٠٠ عائلة من مناطق التوتر الى ١٥ محافظة منذ ٢٠٠٣/٤/٩ لغاية ٢٠٠٧/٣/٢٩، واحتلت بغداد المرتبة الاولى

في نزوح العوائل وخاصة في مناطق الدورة وحزام بغداد الشمالي والجنوبي والغربي والتي تشمل مناطق (الدورة، العامرية، الخضراء، أبو غريب، المحمودية، اللطيفية، الطارمية، الحصوة، الغزالية والسيدية وغيرها). كما انه ووفقا لاحصائيات الهلال الأحمر العراقي فان اعداد النازحين بسبب أحداث العنف الطائفي بلغت حتى نهاية آب ٢٠٠٧ (١٩٩٦٩٣٠) نازح ويرتفع هذا العدد الى(٢٣٠٠٠٠٠) وفقا لمصادر الأمم المتحدة التي تقدر عدد طالبي اللجوء للدول المجاورة بالمليونين. هذا مع العلم ان الكثير من أطفال العوائل المهجرة النازحة الى المحافظات والخارج يعيشون حياة قاسية ملؤها المرض والتسول ولا زالوا غير مندمجين مع أقرانهم من المجتمع الجديد النازحين اليه. وهناك أعمال يمارسها الأطفال تجعلهم في صراع مع القانون، إذ ان ما نسبته ٧% من أطفال المهجرين يبيعون المواد المحظورة، كما مارس بعض الأطفال بيع العقاقير ذات الأثر النفسي كالمهلوسات والمسكرات وغيرها بنسبة بلغت ٢% من الأطفال. وبالمقارنة مع البلدان الأخرى فان نسبة الالتحاق في التعليم قبل الابتدائي في العراق تبلغ ٤% في حين تبلغ ٣٠% في الأردن و٦٥% في لبنان!.

- واذا كان هناك ٥٧% من النساء العراقيات يفتقدن الى الرعاية الصحية، حسب مسوحات عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، فان هذا العدد ارتفع في أعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ ارتباطا بازدياد التدهور في عموم مفاصل الحياة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شهدت محكمة شرعية البصرة وحدها عام ٢٠٠٦ (١١١٩) حالة طلاق، اغلبها طلاقات تعسفية، وأهمها الزواج بأخرى تحت ذريعة الاقتدار المادي إضافة الى مشاكل لا تحصى عن الحضانة. ان افتقاد النساء العراقيات الى الرعاية الصحية سببه الظروف السائدة والوضع الأمني المتدهور الذي يمنع النساء، في الغالب، من الوصول الى المراكز الصحية فضلا عن ان الخدمات في هذه المراكز متدنية، كما ان العديد من الطبيبات قمن بإغلاق عياداتهن الخاصة والهجرة خارج العراق بسبب تعرضهن لخطر القتل أو الاختطاف. ويزداد الوضع الصحي، لاسيما ما يتعلق بالصحة الإنجابية، تعقيدا عند نساء العوائل المهجرة التي ظلت بلا مأوى.
- ألقى ارتفاع الأسعار بشكل عام وخصوصا أسعار المواد الغذائية والوقود (انظر الجدولين رقم ١ و ٢) في العراق بثقله على كاهل المواطنين بشكل عام والنساء الأرامل والتي لا معين لها بشكل خاص. وتنفق اغلب العوائل العراقية نصف راتبها الشهري على الوقود، وتسكن الدور السكنية بالإيجار، وتقتني بصعوبة قناني غاز الطبخ والتي يصل سعرها في السوق السوداء(١٥٠٠٠- ٢٠٠٠٠) دينار/قنينة. ويمكن القول ان مفردات البطاقة التموينية قد تسد بعض حاجيات النساء الأرامل الغذائية والمعيشية وتخفف من أعباء مصاريفهن، ولكن البقاء عليها محدود بزمن، فإجراءات وزارة التجارة العراقية بحذف وتخفيض بعض المواد يدفع المواطن لأقتناها من السوق!. وقد أعربت أوساط اقتصادية واجتماعية عن قلقها من خطة كشفها مسئولو

الحكومة العراقية لتغيير تدريجي في نظام البطاقة التموينية المعمول بها منذ غزو قوات النظام السابق للكويت عام ١٩٩٠، وبدء العقوبات الدولية، ما يؤدي إلى إلغائها خلال ثلاث سنوات. وحذرت هذه الأوساط من ان إلغاء البطاقة قد يؤدي إلى انتشار الجوع بصورة واسعة، ومن المؤكد ان النساء الأرامل والعوائل الفقيرة ستتضرر من ذلك بشكل قوي. واستنادا الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، فقد ظهر ان ٩٦% من العراقيين يحصلون على حصص مقننة من الغذاء، وفي حال إلغاءها فإن مشكلة الفقر ستتفاقم.

جدول رقم (١)

اتجاهات أسعار المواد الغذائية خلال عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ بالدينار العراقي

أسعار عام ٢٠٠٦ /دينار	اللحم	البيض	الصمون	بطاطا	الطماطة	الخيار
	٧٠٠٠	٣٥٠٠	٨٠	٧٥٠	٢٥٠	٥٠٠
أسعار عام ٢٠٠٧/دينار	٩٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٥	٢٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

جدول رقم (٢)

اسعار النفط ومشتقاته خلال سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

اسعار عام ٢٠٠٦ /دينار	لتر البنزين المحسن	لتر الديزل	النفط الابيض	اسطوانة الغاز
	١٥٠-٤٥٠	٣٠ - ٢٥٠	١٠-١٥٠	٥٠٠ - ٥٠٠٠

ولكن في الحقيقة ليست هذه هي الأسعار التي يتم بها شراء النفط أو اسطوانة الغاز، حيث من الصعب الحصول على النفط الأبيض والغاز من الجهات الحكومية بسبب الفساد الإداري المستشري في البلد وبسبب قلة المتوفر في المحطات في وقت الشتاء خصوصا، لذلك يلجأ الناس وخصوصا النساء الأرامل اما الى الوقوف بشكل طوابير لأنتظار مجيء دورهن لأستلام كمية منه أو ينفذ ويرجعن دون الحصول على الحصة الشهرية من النفط الأبيض وبالتالي فهن مضطرات لشراء النفط الأبيض من السوق السوداء وبسعر (١٠٠٠ دينار عراقي) للتر الواحد من أجل الحصول على التدفئة في ظل برد الشتاء، ونفس الوضع ينطبق بالنسبة للغاز السائل (غاز المطابخ) فان سعر قنينة الغاز في السوق السوداء يتراوح بين (١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ دينار عراقي) للقنينة الواحدة، أي ما يعادل تقريبا ١٢- ١٦ دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بأوضاع المرأة العراقية في الريف، فيمكن تسجيل الظواهر التالية:

- يلاحظ تنامي ظاهرة الزواج المبكر، حيث ان ٣% من المتزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٠- ١٤ سنة؛
- ظاهرة غلاء المهور حيث ان ٨١% من الفتيات بين العمر ١٥- ١٩ سنة و٣٧% من الفتيات بين العمر ٢٠-٢٢ سنة غير متزوجات بسبب غلاء المهور؛

- تعاظم تفشي ظاهرة الامية في الأوساط النسائية الريفية، وهذا مؤشر خطر لأوضاع المرأة الريفية تظهر آثاره واضحة في جميع المجالات.
- ان العمل الزراعي للمرأة الريفية هو جزء لا يتجزأ من عملها اليومي كربة بيت، لكن هناك ٨٢,١٩% من النساء الريفيات ليس لديهن اي اطلاع على الوسائل الصحية والخدماتية والمعلوماتية.

ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

توزيع الاناث حسب الريف والحضر وفئات السن (بالآلاف)

الفئة العمرية	تقديرات ١٩٧٨		تقديرات ١٩٨٠	
	ريفيات	حضريات	ريفيات	حضريات
٠ - ١٤	٩٤٤	٧٤٩	١٠٠٣	٨٩٤
١٥-١٨	١٥٠	١٢٦	٢١٠	١٨٦
١٩-٤٤	٥٧٩	٤٨٧	٦٧٠	٤٩٧
٤٥-٥٩	١٤٤	١٢١	١٨٥	١٦٥
٦٠ فأكثر	١٢٩	١٠٩	١٠٩	٩٧
المجموع	١٩٤٦	١٦٣٧	٢١٧٧	١٩٣٩

وأخير ومن أجل مقارنة المصروف الشهري للمرأة الأرملة مع ما تستلمه من راتب من دائرة الرعاية الاجتماعية لاحظ الجدول رقم (٤)، على أقل تقدير لو افترضنا ان المرأة الواحدة تحتاج الى كيلو واحد من اللحم شهريا وتحتاج الى نصف طبقة بيض، وخمسه كيلو من الطماطة وكيلو واحد من الخيار وخمسة كيلو من البطاطا وخمسة كيلوات من الباذنجان وتحتاج الى قنينة غاز عدد اثنان شهريا بسبب سوء نوعية الغاز وعدم وجود الرقابة على الإنتاج.

ت	المادة	سعر المفرد $	العدد / الكمية	المبلغ الكلي $
١	اللحم	٥،٧	١ كيلو	٧،٥
٢	بطاطا	٢	٥	١٠
٣	طماطة	٠,٩	٥	٤،٥
٤	باذنجان	١	٥	٥
٥	خيار	٠،٨	٣	٢،٥
٦	طبقة بيض	٦	١	٦
٧	قنينة غاز	١٥	٢	٣٠
٨	نفط	١٦،٥	٢٠ لتر	١٦،٥
		المجموع $		٨٢

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أبسط ما تحتاجه المرأة للشهر الواحد من أجل العيش البسيط يتطلب مبلغ ٨٢$ بغض النظر عن ما تحتاجه المرأة الأرملة شهريا

لاستلام مفردات البطاقة التموينية البسيطة والتي تنقص مفرداتها شهر بعد شهر، ولم يحتسب أيضا ما تحتاجه من أجور نقل وحتى مبالغ دفع أجور الماء والكهرباء الحكومية غير المتواجدة، ولم يحتسب ما تحتاجه من ملابس أيضا، كل هذا في حالة أن لدى المرأة الأرملة سكن أما في حالة عدم وجود سكن فالمشكلة أكبر وأعقد بالتأكيد وبالتالي فأن المبلغ الذي تحتاجه المرأة الواحدة شهريا ما يقارب ١٥٠$ على أقل تقدير لكي يضمن لها العيش بشكل جيد هذا اذا كان لديها سكن. واذا نقارن هذا المبلغ مع ما خصص للمرأة الأرملة في دائرة الرعاية الاجتماعية والبالغ (٦٠$) للأرملة اذا لم يكن لديها أولاد ويصل المبلغ الى (١٠٠$) للمرأة التي لديها خمسة أطفال فأعلى، وهذا في حقيقة الأمر لا يتناسب بشكل أو بآخر مع الوضع المعيشي في العراق، وكأنما نلاحظ بأن الحكومة العراقية تساهم في اذلال النساء الأرامل ونلاحظ أيضا بأن ترك النساء الأرامل من قبل الحكومة العراقية بهذه الطريقة دون سكن ودون مبلغ كافي للعيش ودون عمل هو تسليم عدد كبير من النساء والأطفال الى الانحراف والى الجماعات المسلحة أو الى الشوارع على أدنى تقدير.

وأختتم البحث قبل الاستنتاجات والتوصيات بما قالته النائبة في البرلمان العراقي سميرة الموسوي وهي رئيسة لجنة الشؤون المرأة أيضا في البرلمان العراقي وكذلك تصريح لما قالته السيدة نرمين عثمان وزيرة شؤون المرأة بالنيابة، حول مشكلة النساء الأرامل في العراق:

في كل أسبوع يمتلئ مكتبي في البرلمان العراقي بعشرات الرسائل من الأرامل من جميع أنحاء العراق، حتى ان إحداهن كتبت لي مستفسرة عن ماذا تختار: هل تنفق ما تبقى لها من مال قليل على طفلها الرضيع، أم على الطلبات المدرسية لابنها الأكبر.

وقالت الموسوي في لقاء لها مع شبكة المستقبل، وهي أيضا رئيسة لجنة الشؤون النسائية في مجلس النواب العراقي، قولها إنها تواجه مصاعب حقيقية في الرد على استفسارات وطلبات واستعطافات الأرامل العراقيات اليائسات، اللاتي يقدرن بين مليون إلى مليوني أرملة.

وعلى الرغم من ان العنف في مناطق العراق تراجع خلال الأشهر الماضية، إلا ان اعداد النساء ممن تركن بلا معيل أو سند، في ازدياد، وعدد قليل منهن يحصلن على معونات مالية من الحكومة، ويخشى المسؤولون ان تكون عواقب الظروف الصعبة التي تعيشها هؤلاء النسوة مخيفة.

وتقول سميرة الموسوي: "ماذا يمكن للأرملة ان تفعل، الخروج عن السلوك السوي، فالإرهابيون يستغلون المحتاجين واليائسين".

وتشير الموسوي إلى أن لا احد في العراق قادر على إعطاء رقم دقيق لعدد الأرامل اللواتي أصبحن بلا معيل خلال العهد الدموي للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وخلال الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨، وحرب الخليج عام ١٩٩١، والعنف الطائفي الذي عصف بالعراق منذ الغزو الأمريكي له عام ٢٠٠٣.

وتقول سميرة الموسوي، استنادا إلى أرقام وزارة التخطيط التي تعود إلى منتصف عام ٢٠٠٧، ان عدد المطلقات والأرامل في العراق اقترب من مليون امرأة، من مجموع ٨،٥ مليون امرأة في العراق تتراوح أعمارهن بين العشرين والثمانين من العمر.

لكن نرمين عثمان وزيرة شؤون المرأة بالإنابة تضع الرقم عند أكثر من مليوني أرملة ومطلقة، في بلد يقدر عدد سكانه، حسب آخر الأرقام، بنحو ٣٠ مليون نسمة.

ومهما كان الرقم، تقول الموسوي ونرمين عثمان، حسب الوكالة، ان النساء اللواتي فقدن معيلهن الرجل منذ غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة، يعانين بشكل متزايد من الحرمان وعدم القدرة على اعالة انفسهن او اطفالهن.

ومع اتساع نفوذ التيارات الاسلامية المحافظة في العراق خلال الاعوام الاخيرة، صارت فرص النساء الوحيدات في لعب دور في المجتمع او الاقتصاد العراقي ضئيلة، وسيجد العديد منهن انفسهن حبيسات البيوت وعاجزات عن اعالة انفسهن، وعلى الاخص في المناطق والاحياء الفقيرة.

في هذا الاطار قالت نرمين عثمان ان عدد الارامل في تزايد مستمر، وان "الوضع بات مثل قنبلة موقوتة، وخصوصا ان الكثير منهن ما زلن يافعات وشابات وهن حبيسات البيوت".

لكن سميرة الموسوي تقول ان الأرامل في عهد صدام حسين كن يمنحن رواتب شهرية وسيارات وقطعة ارض وقرض عقاري لبناء بيت عليها، وهو ما ساعد في التخفيف من أزماتهن، على الرغم من وحشية نظام صدام حسين، لكن تلك المساعدات توقفت منذ سقوط هذا النظام.

ويقدر عدد الأرامل اللواتي يحصلن على معونات حكومية بنحو ٨٤ ألف أرملة، وبمعدل يتراوح بين ٤٠ إلى ٩٥ دولارا شهريا، حيث تنتقد الموسوي، في تصريح تنقله رويترز، هذا الوضع وتقول انه ليس سوى مهدئ وليس علاجا فعالا.

يشار إلى ان اللجنة المختصة بشؤون المرأة في البرلمان العراقي وبطلب من المنظمات النسوية العراقية رفعت مسودة قانون يمنح النساء اللواتي بلا معيل مسكنا، حتى يجنبهن عواقب الانزلاق في مهاوي البغاء، او الاستغلال من قبل المسلحين.

إلا أن المناشدات التي رفعت إلى حكومة نوري المالكي، لم تجد اذانا صاغية، فمشروع القانون هذا لم يصل إلى مرحلة التصويت، على الرغم من ان البرلمان قد بحثه في قراءتين.

وتقول سميرة الموسوي ان الحكومة منشغلة بالقضايا السياسية والأمنية، ونسيت الأمور الأخرى، وهذا الرأي وجد صداه عند وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمود الشيخ راضي، الذي قال ان وزارته لا تقدم إلا القليل جدا للأرامل، لكنه قال ان هذا هو المتوفر في ميزانية الحكومة.

ويشير تقرير صدر عن جمعيات إغاثة ومعونة تعمل في العراق إلى ان نحو ٤٣ في المئة من العراقيين يعيشون "في فقر مطلق"، وهناك أربعة ملايين آخرين على الأقل بحاجة إلى معونات غذائية، ويفتقر نحو ثلثي أطفال العراق إلى مياه صحية نظيفة صالحة للشرب.

كما تواجه الأرامل المحتاجات للمعونة عراقيل وعوائق بيروقراطية حكومية شديدة التعقيد تجعل امر الحصول على مساعدة أشبه بالمستحيل.

بعض الاستنتاجات والمقترحات

١. يشهد العراق يشهد تراجعا حقيقيا لمشاركة المرأة في الحياة الوظيفية والخدمة العامة وفي النشاط الاقتصادي، وفي الحياة الاجتماعية والثقافية وفي التأثير الايجابي على المجتمع وفي حياة الأندية الفكرية والرياضية والمحافل الثقافية، رغم ان المرأة تشكل أكثر من ٥٠% من مجموع سكان العراق في المناطق الحضرية والريفية. ويمكن تلمس الانتشار الواسع للبطالة في صفوف الاناث والتراجع الشديد في عدد الطالبات في المدارس والمعاهد والجامعات، مع التأثير الصارخ لبعض المرجعيات الدينية، وشيوع حالات الشعوذة والسحر وقراءة الطالع. ورغم تفوق عدد المنظمات النسوية العاملة في العراق، والذي يناهز الـ (١٠٠٠) منظمة وفق معلوماتية وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني،على عدد نظيراتها في كثير من دول الشرق الأوسط، فان النساء العراقيات لم يشعرن بدورها ولازال التراجع الحقيقي للمرأة عن المشاركة في كامل الحياة الاجتماعية جاري على قدم وساق.
٢. أدى انتشار النزاع المسلح وتصاعد موجه العنف في العراق الى زيادة عدد الأرامل وزوجات المفقودين، وهو ما اثر كثيرا على حياتهن وتغيير أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية والقيام بأعمال شاقة بما فيها تحمل آثار التهجير بعد قتل معيل الأسرة والنيل من الأمان الشخصي والهوية. فقد اضطرت اعداد كبيرة من النساء للعمل في مهن صعبة وتحت ظروف عمل قاسية جدا، ونشأت ساحات في المناطق الفقيرة من المدن العراقية في مواسم الحصاد وجني التمور تتجمع فيها النساء الراغبات في الأعمال اليدوية الصعبة اي " مساطر النساء ". وكانت هذه المهن تقتصر على عدد معين من النساء في أيام الحصاد تسمى " الطواشات "، اي النساء الأجيرات في المزارع في مواسم الحصاد، وحل محلهم اليوم نساء العوائل النازحة قسرا والمترملات اثر الاقتتالات الطائفية الدورية، وبعضهن نساء دون معيل أصلا.
٣. تدفع المرأة العراقية الثمن مضاعفا بسبب ما يجري في العراق اليوم. فطوق الاضطهاد يلتف حول عنقها من المنزل ويمتد الى الشارع والمدرسة ومكان العمل، بسبب الظروف الاجتماعية والعادات المتخلفة من جانب وتسلط القوى المتطرفة والإرهابية باسم الدين من جانب آخر، والتي أخذت فتاويها تكثر خلال الفترة الأخيرة في تجريم النساء اللواتي لم يلبسن الحجاب والعباءة، وكان آخرها فتوى أصدرتها إحدى الميليشيات الإرهابية (انظر الفتوى في مكان آخر من هذه الدراسة) التي تمثل امتدادا لأحدى المجموعات الممثلة في الحكومة والبرلمان بمنع المتقدمات اللواتي لم يلبسن ذلك الزى من الدخول الى معهد المعلمات أو التسجيل فيه. علما ان هذا الأمر يمارس بصمت أيضا في الكثير من دوائر الدولة دون اي رادع، وتشمل تلك القرارات النساء من الديانات الأخرى أيضا. كما توزع المنشورات في الجامعات تدعو الطالبات لارتداء الحجاب وعدم التبرج، الأمر الذي أثار

موجة من الخوف بين طالبات جامعة بغداد وبقية الجامعات العراقية. فقد عثر على منشورات في باحات الكليات، لم تذيل باسم اي جهة، تحذر الطالبات من ارتداء البنطلون داخل الحرم الجامعي وتمنعهن من وضع مساحيق التجميل، ودعتهن الى ارتداء العباءة الإسلامية السوداء. هذا وتعرضت بعض الطالبات في البصرة الى الإهانة من قبل ما يطلق عليها " هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " التي تجوب المدينة بكامل أسلحتها. وتظهر بين الحين والآخر مع بدء المواسم الدراسية الجديدة تقارير عن خطف طالبات المدارس والمعاهد والكليات ويتم التكتم على الخبر دائما.

الحجـــــــاب الشرعـــي

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز :
بسم الله الرحمن الرحيم (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلاة واتين الزكاة واطعن الله ورسوله)
صدق الله العلي العظيم سورة الاحزاب آية ٣٣
عن علي امير المؤمنين (عليه السلام) قال : كنا عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : ايعرض اي شيء خير للنساء ؟
قال امير المؤمنين فما رجعت الى فاطمة (عليها السلام) فاخبرتها بالذي قاله لنا رسول الله (ص) فقالت فاطمة : (خير للنساء ان لا يرون الرجال ولا يراهن الرجال)
وفي الحديث الشريف (من خرجت من بيتها متزينة بزينة او معطرة بعطر فطيها لعنة الله والملائكة والناس اجمعين حتى تعود الى بيتها ولا تقبل منها غربضة ولا لفلفة حتى تغتسل)
عن السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر(قدس سره الشريف) : ((هل كانت مريم العذراء (عليها السلام) سافرة ليجوز للمسيحيات السفور ؟ وهل كانت فاطمة الزهراء سافرة ؟ وهل كانت زوجات الخلفاء في الخلافة الاولى او غيرها سافرات ؟ كلا ثم كلا ... حاشاهن كلهن))
وكذلك قال سماحة السيد محمد الصدر بحرمة التبرج وترك الحجاب في عدد من الفتاوى منها :
س: ما هي عقوبة امرأة سافرة غير ملتزمة بالحجاب الشرعي ؟
ج/ بسمه تعالى
هي فاسقة بل متجاهرة بالفسق ومحاربة لله ورسوله ومتجاهلة لتلين وسهلة له خطاؤا ستكون تزوجها غير جهنم وساءت مصيراً .
س/ المرأة التي تعصي أهلها او زوجها او ولي امرها بعدم الالتزام بالحجاب الشرعي ماهو الاجراء الذي يتخذه تجاهها ؟
ج/ بسمه تعالى
وجب عليهم امرها بالمعروف والنهي عن المنكر فان لم تقبل وجب عليه هدايتها وتثقيفها دينيا لكن تمتنع وجب عليهم حبسها في البيت وعدم تعريضها للاختلاط المحرم بالرجال .

ملاحظة : حتى هذا الاسلس شكلت لجان لمتابعة هذا الامر وقد اخبر من اثر

اعداد
الفواعد الشعبية
لجزيرة الامام المهدي (ع)

وفي بعض أحياء بغداد يحظر على النساء الذهاب إلى الأسواق بمفردهن، كما تتعرض أخريات للتهديد المباشر أو الضرب أو عبر إلقاء رسائل مكتوبة أو إلقاء البيانات في المناطق أو عبر رسائل الهواتف النقالة. ان إرهاب النساء بتهديدهن لإجبارهن على التحجب يطال حتى الموظفات الرفيعات المستوى في بعض الوزارات. وقد طالت التهديدات هذه وبشكل تعسفي حتى نساء الأقليات الدينية، وازدادت بشكل لافت ظاهرة ارتداء المسيحيات والصابئيات الحجاب في البصرة. وفي بعض المؤسسات التابعة للدولة يتم تخصيص مصعد خاص للرجال وآخر للنساء!.من اللافت للانتباه شيوع سوق الأعراف العشائرية والطائفية بحق المرأة العراقية في الألفية الثالثة: النهوة، كصه بكصه، الزواج بالإكراه، القتل غسلا للعار، النهيبة، تعدد الزوجات، الفصلية، وعند بعض السادة الزواج من السادة فقط!!

وللتغلب على المظاهر السلبية المشار إليها سابقا وتحسين أوضاع المرأة عموما والنساء الأرامل على وجه الخصوص، لا بد من **اعتماد جملة من الإجراءات** من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١. العمل من أجل مكافحة البطالة المنتشرة بين النساء مع إيلاء اهتمام خاص للأرامل منهن وضمان حقهن في العمل في جميع المجالات دون استثناء وحصولهن على أجر مساو لأجر الرجل في العمل المماثل، وتوفير مستلزمات عمل المرأة وفق حاجاتها كامرأة وأم ومربية ومنتجة في آن واحد، وتأمين مستلزمات رعاية الطفولة وتخفيف العبء عن المرأة وتأمين تسهيلات الدولة لرعاية العائلة.
٢. لا بد من الانتباه الى حقيقة أن عدم دعم النساء الأرامل وأسرهن قد يتسبب في ضرر كبير للمجتمع، "فعدد الأرامل يزداد وإذا تفككت هذه الأسر، سيكون المجتمع بأسره في خطر". ولهذا تحتاج النساء الأرامل الى إعادة تأهيل وتدريب ليتمكن من العمل في ميادين عدة ويصبحن عضوات منتجات ومفيدات للمجتمع. إن مساعدة النساء الأرامل في العثور على وظائف سيشكل دفعاً للاقتصاد، خصوصاً أنهن يعتمدن بشكل كلي على المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة أو الأقارب.
٣. إقامة مشاريع تشغيلية للنساء الأرامل في المجالات التي يستطعن العمل بها.
٤. زيادة المخصصات التي تتقاضاها هؤلاء النسوة من قبل شبكة الحماية الاجتماعية وذلك باعداد دراسة جدية وموضوعية لأحتياجات المرأة الأرملة شهريا بمفردها أو مع أطفالها، وعمل دراسة جدية لتحديد خط الفقر في العراق وتكون هذه اللجنة من البرلمان العراقي بمساعدة الحكومة العراقية من خلال دائرة الرعاية الاجتماعية.
٤. مكافحة الأمية بين النساء والأرامل عبر تنشيط الدورات الحكومية ومدارس مكافحة الأمية ودورات الجمعيات المهنية والمدارس المسائية.
٥. تدريس مبادئ حقوق الإنسان واتفاقية حقوق المرأة السياسية واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتحريم التعذيب... الخ في مختلف المدارس والمعاهد والكليات والجامعات العراقية بما يحقق وعياً مشتركاً بالحقوق المتساوية بين النساء والرجال، إضافة إلى إلقاء المحاضرات التثقيفية حول حقوق المرأة في المعامل والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
٦. تحريم القتل بحجة غسل العار وإنزال أشد العقوبات القانونية بفاعليه، ومنع ضرب الأطفال ومعاقبة من يمارسه.
٧. تطوير دور المنظمات النسوية المهنية والديمقراطية وتقديم كل أشكال الدعم من أجل ربط المرأة بهذه التنظيمات غير الحكومية ومساعدتها لتطوير دورها الثقافي والاجتماعي والمدني.
٨. إلزام الوزارات كافة والمؤسسات الحكومية الرسمية باستحداث دور حضانة في أماكن تواجد منتسبيها تتوفر فيها الشروط الصحية والمستلزمات والتجهيزات المناسبة. وإعفاء الأرملة العاملة من مصاريف دور الحضانة(

٩. منح الأرملة العاملة مخصصات تتناسب مع مستويات تكاليف المعيشة تضمن لها استقراراً اقتصادياً في توفير العيش الكريم لأبنائها.

١٠. شمول المرأة العاملة الأرملة إلزامياً بالضمان الصحي لها ولأبنائها.

١١. إقامة الندوات التثقيفية التي تعنى بتقديم الوعي الاجتماعي وخلق أجواء فكرية تصحح من نظرة المجتمع تجاه المرأة الأرملة وتعنى بالجوانب الإنسانية لها وتصون آدميتها.

وعلى مؤسسات المجتمع المدني الاستمرار بالمطالبة والضغط على الحكومة والبرلمان بزيادة رواتب النساء الأرامل بما يضمن العيش الكريم لهن ولأولادهن، من خلال كسب تأييد النساء الأرامل مع الحملة وكسب تأييد المنظمات النسوية الأخرى والشخصيات البارزة والأحزاب الديمقراطية واللجان داخل البرلمان وخصوصا، لجنة شؤون مؤسسات المجتمع المدني ولجنة حقوق المرأة والطفل وغيرها، كما ينبغي على منظمات المجتمع المدني عقد الندوات وورش العمل التثقيفية بحقوق النساء الأرامل والأطفال الأيتام، وعقد المؤتمرات العامة والإعلامية من أجل إيصال صوت مظلومية النساء الأرامل الى جميع الجهات المسؤولة وأفراد المجتمع العراقي وبعدها وأخيرا اذا لم تستجاب المطالب المشروعة فتنضم مظاهرة سلمية مشتركة لمنظمات المجتمع المدني النسوية وغيرها ومع النساء الأرامل والمطالبة برفع الحيف عن النساء الأرامل وزيادة رواتبهن بما يتناسب مع الظروف والأسعار التي يمر بها العراق.

المصادر:

١. (انظر: البروفيسور كاظم حبيب، واقع المرأة في المجتمع في العراق وضرورات التغيير، مقالة على الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣).

٢. المرأة والطفولة في عراق التنمية البشرية المستدامة ، للكاتب ابراهيم كبة

٣. مؤشر الحرية الاقتصادية من معهد "هيرتاج"بالتعاون مع صحيفة"وول ستريت جورنال"منذ عام ١٩٩٥ ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية.وتصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وورلد بيبير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة منذ عام ١٩٩٦ وبشكل نصف سنوي.

٤. دراسات متنوعة على المواقع الألكترونية للكاتب سلام ابراهيم كبة:

1. http://www.rezgar.com/m.asp?i=570
2. http://www.afka.org/Salam%20Kuba/SalamKuba.htm
3. http://www.al-nnas.com/ARTICLE/SKuba/index.htm

٥. دراسات اقتصادية للدكتور الباحث صالح ياسر.

٦. احصائيات متنوعة لمنظمات المجتمع المدني.

٧. تصريحات من الجهات الرسمية: النائبة سميرة الموسوي رئيسة لجنة شؤون المرأة، نرمين عثمان وزيرة المرأة بالنيابة.